البنك المركزي المصري

بيان صحفي
٧ فبراير ٢٠٠٨

قرر البنك المركزي المصري زيادة سعري عائد الإيداع والإقراض لليلة واحدة لديه بواقع ١/٤% ليصبح ٩ % و ١١% علي التوالي.

قررت لجنة السياسة النقدية للبنك المركزي المصري في اجتماعها يوم الخميس الموافق السابع من فبراير ٢٠٠٨ زيادة كل من سعري عائد الإيداع والإقراض لليلة واحدة بواقع ١/٤% ليصبح ٩% للإيداع و ١١% للإقراض.

وقد جاء هذا القرار مدفوعا بالزيادات المتتالية في معدلات تضخم المواد الغذائية، وما قد يصحبها من ضغوط تضخمية في الفترة القادمة. حيث أدي تصاعد أسعار المواد الغذائية العالمية إلي ارتفاع أسعارها محليا ومن ثم بدا انتقال أثر هذه الزيادات التضخمية إلي أسعار السلع الأخرى.

هذا وقد تبين للجنة السياسة النقدية أنه إضافة إلي النمو الذي شهدته قطاعات التشييد والبناء والصناعة فقد بدأت قطاعات أخرى في تسجيل معدلات أعلي للنمو مما قد يؤدي إلي مزيد من الضغوط التضخمية.

وسوف تواصل لجنة السياسة النقدية المتابعة عن كثب لكافة التطورات الاقتصادية وخاصة العوامل المؤثرة علي التضخم، ولن تتردد في إجراء التعديلات اللازمة علي معدلات العائد الأساسية للبنك المركزي المصري سواء بالزيادة أو بالنقص للتأكد من استقرار الأسعار في المدى المتوسط

للاتصال: الدكتورة/ رانيا عبد المنعم المشاط
وكيل محافظ مساعد
السياسة النقدية
البنك المركزي المصري
ت: ٢٧٧٠١٣١٥
البريد الإليكتروني: monetary.policy@cbe.org.eg>